

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٤٢٩

المعقودة يوم الخميس

٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سولانا مداريوغا	(اسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد أموريم
	الجمهورية التشيكية	السيد براتنكا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عمان	السيد بن عبد الله
	فرنسا	السيد جوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ديفيد هني
	نيجيريا	السيد أيواه
	نيوزيلندا	السيد ماكينون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كرستوفر

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاي تي

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1994/1107)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-86443

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

الإعراب عن الترحيب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1994/1107، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تحيل فيها نص تقرير القوة المتعددة الجنسيات في هايتي.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية الأخرى:

S/1994/1051 و S/1994/1054، وهما رسالتان مؤرختان ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن على التوالي، من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1077، رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها نص اعلان صادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن هايتي في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ و S/1994/1097، رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها نص بيان صادر عن الرئيس جين - برتراند اريستيد، مؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

المتكلم الأول سعادة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأونورابل وارين كريستوفر وأدعوه إلى الادلاء ببيانه.

السيد كريستوفر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أعضاء مجلس الأمن الموقرين، السيد الأمين العام، الزملاء والأصدقاء، أنتي أشعر بالشرف بصفة خاصة بوجود كل منكم هذا الصباح وأشكركم على حضوركم واهتمامكم.

ويسرني أن تتاح لي الفرصة لاستعرض معكم مركز جهودنا المشتركة في هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود في بداية الجلسة أن أحيي وجود سعادة وزير الشؤون الخارجية لجمهورية البرازيل الاتحادية، السيد سيلسو لويس نونيس أموريم وسعادة نائب وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التشيكية، السيد بافيل براتينكا، وسعادة وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية، السيد ألان جوبييه وسعادة نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة لنيوزيلندا، الرايت اونورابل دونالد تشارلز ماكينون، وسعادة وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عمان، السيد يوسف بن العلوي بن عبدالله وسعادة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، الأونورابل وارين كريستوفر، واليههم أقدم ترحيبا حارا، بالنيابة عن المجلس.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1994/1107)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأخني تلقيت رسالة من ممثل هايتي يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لونغتشماب (هايتي)، مقعدا على طاولة المجلس.

لإعادة الديمقراطية بطريقة سلمية، مما جعل المهمة أكثر أماناً لائتلافنا ولشعب هايتي. وهذا الاتفاق يمكننا من تنفيذ أهدافنا المشتركة: تنحي قادة الأمر الواقع عن السلطة، وإعادة حكومة هايتي الشرعية، وعودة الرئيس أريستيد. وهو يتيح لنا أن نهئى بيئة آمنة ومستقرة وبوقت أسرع بكثير مما كان، دون ذلك، ممكناً.

إن الولايات المتحدة، بوصفها قائدة الائتلاف المتعدد الجنسيات، تقدر التنسيق والتشاور الوثيقين مع بقية الدول الأعضاء وتعول عليهما. ولهذا، أود اليوم أن أقدم للمجلس تقريراً عن التقدم الذي أحرزناه حتى الآن؛ وأمل أن يكون هذا التقرير شاملاً لآخر المعلومات. كما يعلم المجلس، نزل أول ٣٠٠٠ جندي من طائراتهم العمودية ومراكب الانزال يوم ١٩ أيلول/سبتمبر، أي قبل أقل من أسبوعين. ومنذ ذلك الحين ازداد عددهم إلى حوالي ١٦٠٠٠، واتخذ الائتلاف خطوات سريعة وهامة لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي.

وكان من بين الأولويات العاجلة تأمين المطار في بورت أو برينس والموانئ البحرية في البلاد. وبالسيطرة على مرافق النقل، أنزلنا ما يقرب من ٤٢٠٠٠ طن من الامدادات في هايتي.

والعنصر الهام الآخر، عنصر توطيد الأمن، هو تخفيض عدد الأسلحة في الشوارع، ويتخذ ائتلافنا تدابير متنوعة لتحقيق هذا الهدف.

ويجري تدريب مئات من جنود الائتلاف في بورتوريكو، في طريقهم إلى مراقبة الشرطة في هايتي ورصد عملها. وستصل المجموعة الأولى من مراقبي الشرطة الدوليين في الأيام القليلة القادمة.

وبوزع قوات الائتلاف، حان الوقت للإعداد لاستئناف الأنشطة الاقتصادية الطبيعية في هايتي. وقد عرضت الولايات المتحدة وهايتي، بتأييد من الرئيس أريستيد، مشروع قرار على المجلس برفع جزاءات الأمم المتحدة بالكامل عند عودة الرئيس أريستيد. وباعتمادنا لمشروع القرار هذا سنعزيز الديمقراطية في هايتي وسنرسل إشارة باستعدادنا لدعم انعاش هايتي حال إعادة الحكومة الديمقراطية.

وكما أعلن الرئيس كلينتون يوم الاثنين من هذا الأسبوع، سنعمل بصورة سريعة، تمشياً مع القرار ٩١٧ (١٩٩٤) وحكم "كافة الوسائل الضرورية" الوارد في القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، للسماح للسلع الضرورية لجهود

إن مجلس الأمن، بالطبع، لا يزال يلعب دوراً حيوياً في إعطاء هايتي وشعب هايتي الفرصة لاسترداد مصيرهما. إن تصميمنا المشترك هو تحقيق نتائج عملية، سيتنحى القادة العسكريون في هايتي. وستعاد الحكومة الشرعية. وستتاح لشعب هايتي الفرصة لإعادة بناء بلده على أساس مستقر من الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

إن الائتلاف المتعدد الجنسيات في هايتي تتويج لثلاث سنوات من الجهود المكثفة المنسقة التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وأصدقاء هايتي وجيرانها. ومنذ انقلاب عام ١٩٩١، اعتبر هذا المجلس الاطاحة بالديمقراطية في هايتي تهديداً للأمن الاقليمي والقواعد الدولية. وقد أدركنا مسؤوليتنا بوجود الوقوف معاً حفاظاً على الاستقرار والاستعادة الحكم الديمقراطي في نصف الكرة الغربي. وقد استكشفنا معاً كل سبيل للتوصل إلى حل سلمي. وتفاوضنا بحسن نية. وفرضنا، ثم دعمنا، الجزاءات على هايتي. وأوضحنا للقادة العسكريين أن طغيانهم في هايتي لا يطاق ولا يمكن الدفاع عنه.

وعلى مدى ثلاث سنوات تقريباً قابل هؤلاء القادة العسكريون جهودنا بتحدٍ وازدراء. وفي عام ١٩٩٣ وقع الجنرال سيدراس على اتفاق جزيرة غفرنز، الذي تم التفاوض بشأنه تحت رعاية الأمم المتحدة. ولكنه رفض بعد ذلك تنفيذ هذا الاتفاق. وبدلاً من ذلك، ظلت الفظائع المنتشرة على نطاق واسع مستمرة في هايتي. وقبل ثلاثة أشهر طرد القادة العسكريون المراقبين الذين أرسلتهم الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية للنهوض باحترام حقوق الإنسان في هايتي. وبعد أن حدث ذلك، قرر مجلس الأمن أن الوقت قد حان لاتخاذ اجراء حاسم.

وكما نعلم جميعاً، إن قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) والائتلاف المتعدد الجنسيات الذي رخص القرار به تعبيراً عن عزمنا المشتركة. وقد جرى تشكيل ائتلاف متسع مكون من ٢٨ دولة، يجمع في تنوعه الجغرافي بنغلاديش وبوليفيا، سعياً إلى تحقيق هدف مشترك. وهذا الائتلاف يمثل أحد أفضل تقاليد الأمم المتحدة. فهو يركز على دبلوماسية راسخة المبادئ ويسانده العزم المعقود على استخدام القوة إذا اقتضت الحاجة.

إن استعدادنا لممارسة القوة العسكرية، بموجب القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، قد مكنا من التوصل إلى اتفاق

الحرية في تخويف عامة الشعب دونما عقاب. واليوم، تتيح قوات الائتلاف لأبناء هايتي التمتع بأول فترة راحة من الرعب منذ ثلاث سنوات. وتلهم كفاءة قواتنا، وفي الحقيقة عطفها ثقة الشعب الهايتي.

ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن المجتمع الدولي يتصدى لتحذير خطير جدا في هايتي. إن قواتنا الباسلة ستواجه حالات صعبة وخطيرة في بعض الأحيان؛ وهذه اللحظة لم تمر بعد. وستكون هناك مخاطر، بل نكسات، وينبغي أن نكون على استعداد لها. إن عملنا الجاد والتزامنا ضروريان. ولكن يجب أن نعلم أن لدينا الخطة والعزيمة على المضي قدما - وهذا ما سنفعله. وثمة أولوية قصوى للائتلاف هي، بالطبع، تمكين بعثة الأمم المتحدة من دخول هايتي بسرعة وفي ظروف تسمح لها بتولي مسؤولياتها الكاملة. وستضطلع الولايات المتحدة بدورها لتضمن انتقال السلطة المبكر والسلس من الائتلاف إلى بعثة الأمم المتحدة.

إن إثني عشر مراقبا من بعثة الأمم المتحدة موجودون فعلا في هايتي للتخطيط من أجل تنسيق هذا التغيير المهم، وهم يعملون عن قرب مع الجنرال شيلتون من قوات التحالف.

ومثلما يؤدي التحالف مهمته في هايتي، كذلك يجب على بعثة الأمم المتحدة أن تكون على استعداد لتحمل المسؤولية عندما تتأمن البيئة الآمنة. إن معظم الدول المشاركة في التحالف، بما في ذلك طبعاً الولايات المتحدة، أشارت إلى أنها ستشارك أيضاً في بعثة الأمم المتحدة. وهناك عدد آخر من الدول أعرب عن الرغبة في الانضمام إليها. والواضح أن تأييد هذا المجلس والدول الأعضاء والأميين العام سيكون ضروريا لكفالة أن يتحقق الانتقال دون خلل وعلى نحو فعال.

إن مهمتنا في هايتي تذكرنا مرة أخرى بأهمية عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة. الولايات المتحدة تقدم ١,٢ بليون دولار لحفظ السلم هذا العام، وهي خطوة تسدد ما علينا من متأخرات وخطوة رئيسية صوب الوفاء بالتزاماتنا الكلية. ولقد اقترحنا أيضاً إصلاحات لتحسين الطريقة التي يجري بها تمويل عمليات حفظ السلم وتجهيزها وتنظيمها.

عندما نعمل، وعندما نسأل الأمم المتحدة أن تعمل، كما نفضل في هايتي، يجب علينا أن نوفر لها الوسائل لقيامها بمهام ناجحة بطريقة مناسبة. والتحالف المتعدد الجنسيات سيقم بيئة آمنة في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة ستساعد في الحفاظ عليها. إلا أنه يجب

الائتلاف بالدخول إلى هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، سترفع الولايات المتحدة جميع الجزاءات الانفرادية المفروضة على هايتي باستثناء تلك الموجهة ضد قادة الانقلاب ومؤيديهم المعروفين. ونحن نحث الدول الأخرى التي قد فرضت جزاءات انفرادية على النظر في خطوات مماثلة واتخاذها.

وتشمل مهمة الائتلاف تهيئة الظروف التي تتيح عودة اللاجئين من هايتي بأمان. إن مئات من أبناء هايتي، طمئنوا الآن على أنهم يستطيعون أن يسيروا في الشارع وأن يناموا في بيوتهم بلا خوف وأن يعبروا عن رأيهم، تركوا غوانتانامو طواعية منذ ٢٦ أيلول/سبتمبر ليعودوا إلى هايتي. ونحن واثقون من أن كثيرين آخرين سيختارون، لدى إعادة الرئيس أريستيد، الخيار الصحيح وسيعودون إلى وطنهم.

وأعتقد أن التطورات السياسية في هايتي سبب يدعو إلى التفاؤل المشوب بالحذر. فقبل أسبوعين عبر الرئيس أريستيد ببلاغة عن التزامه بالديمقراطية عندما قال صراحة إن الاختبار الحقيقي لأي ديمقراطية يتم في انتخاباتها الحرة الثانية. وقال أيضاً إنه لن يكون مرشحا لتجديد انتخابه في الحملة الانتخابية، ولكنه سيضمن إجراء تلك الانتخابات. وقد دعا مرارا في الأيام والأسابيع القليلة الماضية إلى التحلي بروح المصالحة، وما فتئ يدلي ببيانات إذاعية متكررة يحث فيها شعب هايتي - مؤيديه - على الالتزام بالهدوء وعدم الإخلال بالانتقال السلمي.

كما دعا الرئيس أريستيد البرلمان الهايتي إلى الانعقاد وأن يكون قانون العفو العام أول أعماله. وكما يعلم المجلس، بدأ البرلمان مداواته بالأمس. ومن الجدير بالاهتمام أن نذكر وأن نلاحظ أن الكثيرين من أعضاء البرلمان الهايتي كانوا قبل أسبوعين مختلفين خوفاً على حياتهم، والعديد منهم كانوا في المنفى. والآن يسمح لهم وجود قوات الائتلاف بالظهور وبتمثيل شعب هايتي بأمان.

وستحدث اليوم خطوة أخرى تبعث على الأمل: فرئيس بلدية بورت أو برينس، إيفان بول، الذي منعه الطغمة المسلحة من الدخول إلى مبنى البلدية خلال السنة الماضية، سيستعيد منصبه المشروع.

وأعتقد أننا نستطيع جميعاً أن نشعر بالارتياح إزاء الجهود العظيمة التي تقوم بها قوات الائتلاف في هايتي. وينبغي أن نذكر أنه قبل أسبوعين فقط كانت لدى عناصر قوات الأمن في هايتي والملحقين بها

كلنا نعلم أن التحالف وبعثة الأمم المتحدة والمساعدة الاقتصادية لا يمكن أن تكون، وينبغي ألا تكون، بديلا عن الجهود الراسخة التي تبذلها حكومة هايتي وشعبها من أجل بناء مجتمع ديمقراطي ومزدهر. إن العمل الشاق الرامي إلى بناء هايتي يقع على عاتقهم وعلى زعماء هايتي الديمقراطيين الذين يفهمون مسؤولياتهم والتزاماتهم تماما.

إن أمام هايتي فرصة للاستعاضة عن حكم الخوف بحكم القانون، ولشغل مكانها الصحيح بين مجتمع الدول الديمقراطية المتنامي، وللعمل مع المجتمع الدولي بغية حل المشكلات الانتقالية التي نواجهها جميعا، ولأمر آخر مهم بصورة خاصة هو أن تصبح رمزا للإلهام الدولي بدلا من أن تصبح منبوذة.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا على الدور الأساسي الذي اضطلع به المجتمع الدولي في الإتيان بهايتي إلى هذه المرحلة المضغمة بالأمل. إن العبء الذي يجب أن يتحمله كل واحد منا سيخف، واحتمال النجاح الشامل سيزداد وذلك عن طريق تآزرنا معا بقوة. إن دولنا تفهم أن أفضل طريقة لتحقيق هدفنا تكمن في العمل معا. هذا ما أكدناه، وهذا ما أشرنا إليه بقوة عندما اتخذنا القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، وهذا ما نفعله اليوم، وهذا ما يجب أن نفعله في الأشهر المقبلة: استخدام قوتنا الجماعية لإعادة إحلال الديمقراطية في نصف كرتنا الأرضية وإيجاد السابقة الهامة التي ستتولد عن النجاح في هايتي.

أشكر رئيس المجلس وأعضاءه على إصغائهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية الموقر في الجمهورية الفرنسية، السيد ألان جوبيه، وأدعوه إلى إلقاء بيانه.

السيد جوبيه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أشكر وزير خارجية الولايات المتحدة على التفسير الدقيق جدا الذي قدمه لنا عن وزع القوة المتعددة الجنسية التي أذن بها قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤). يعلم المجلس أن فرنسا صوتت دون تردد لصالح القرار لأننا كنا ندرك أن هذه الأزمة لا يمكن حلها إلا بحل جذري. وبلدي يرحب بالظروف السلمية التي تجري هذه العملية في ظلها، ونود أن

على المجتمع الدولي، على نطاق أوسع، أن يوفر لهايتي المساعدة الاقتصادية والانسانية والتقنية التي تعمل على حفز التنمية وتعزيز الديمقراطية. ويعلم أعضاء المجلس أن برنامجا مكثفا وموسعا للمساعدة الإنسانية يجري العمل به فعلا. فالأغذية والأدوية والإمدادات الطبية قيد التوزيع، وأشغال الصحة العامة آخذة في التحسن، والأفرقة الهندسية تساعد على استعادة الكهرباء في جميع أنحاء البلد.

في الشهر الماضي، استعرض البنك الدولي على نحو مؤات، في اجتماع له ضم بلدانا عديدة ممثلة هنا، برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي أعده الرئيس أريستيد. ومن الأمور التي أثارت إعجابنا في الولايات المتحدة أن نشهد الخبرة التقنية التي حشدتها الرئيس أريستيد في التخطيط لعودته. واعتقد أن بإمكاننا أن نستمد بعض الثقة من الطريقة التي شرع فيها وخطط لها.

إن الولايات المتحدة ملتزمة فعلا بتوفير ١٠٠ مليون دولار، ونحن على استعداد لتوفير مساعدة إضافية. ولكن جهدنا هنا يجب أن يكون جزءا من جهد أوسع، ونحن نتطلع إلى البلدان الأخرى والمؤسسات المالية الدولية للاستجابة على عجل وبسخاء.

ومهما قيل عن أهمية المساعدة على انتعاش هايتي وإعادة إعمارها في الأشهر المقبلة فلا يمكن المغالاة فيها. فالمساعدة ستكون ضرورية لتوفير الدعم لميزان المدفوعات وتسديد المتأخرات الهايتية، وهو جهد سيبدأ جديا لدى الاجتماع مع مجموعة الدعم، والذي ستستضيفه وزارة المالية عندنا بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. فبالنيابة عن الولايات المتحدة، أحث بقوة أعضاء هذا المجلس والدول الأخرى على بذل ما يمكنهم الآن من أجل مساعدة هايتي على الطريق إلى الانتعاش الاقتصادي.

إن هايتي أفقر بلد في نصف الكرة الغربي، وأحد أفقر البلدان في العالم. لكن هايتي ليست دولة دون مؤسسات ودون أمل بالخير. إنها دولة ذات حكومة منتخبة، وبرلمان منتخب، ودستور ديمقراطي، وكلها أمور طرحها جانبنا نظام الأمر الواقع وانقلابه في عام ١٩٩١. ومهمة التحالف لا تتمثل في إعادة إنشاء المؤسسات أو استحداث أخرى جديدة، وإنما تهيئة الظروف التي تسمح بعودة المؤسسات الهايتية الشرعية.

فرضتها من طرف واحد حالما تمكن الإجراءات الفنية من ذلك.

إن بلدي لديه علاقات تاريخية بعيدة الأمد مع هايتي، وكما هو معروف، سيقدم الى بعثة الأمم المتحدة ١٠٠ ضابط شرطة ودرك. ونحن على استعداد أيضا لاستئناف برامج التعاون الثنائي حالما تمكن الظروف من ذلك. وهذا التعاون كان كبيرا في الماضي، كما هو معروف جيدا.

وهكذا، وحسبما قال الرئيس أريستيد بنفسه، تستطيع هايتي الآن أن تستأنف رحلتها من العوز والفقر الى الانتعاش بكرامة وبمساعدة المجتمع الدولي. هذا ما نتوق فرنسا إليه.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحو لي بأن أعرب بإيجاز شديد عن شكري لوزير خارجية الولايات المتحدة على عرضه معلومات حديثة عن التطورات المتعلقة بالقوة المتعددة الجنسيات في هايتي.

إن مشاركتنا في تلك القوة تتمثل في فرقة من الشرطة سيعمل أفرادها كمراقبين للشرطة. إنهم بالفعل في بورتوريكو، وسيبدأون في الأسبوع القادم عملهم على التراب الهايتي. وبعد ذلك فورا، سيصل إلى هايتي أفراد طبييون ومهندسون من القوات المسلحة الأرجنتينية، وبالمثل، ستكمل سفينتان من بحريتنا مهام التحقق، التي تقومان بها بمقتضى الحظر الذي فرضه المجلس والذي ينفذ منذ أشهر، بدعم سوقي للقوة المتعددة الجنسيات.

إن الجمهورية الأرجنتينية التي هي عضو في فريق أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، شاركت أيضا بشكل نشط جدا في جوانب عديدة للأزمة الهايتية من أجل التوصل إلى حل سلمي، ونحن نؤكد مجددا أن الحل الوحيد القابل للتطبيق يتطلب الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري وعودة الرئيس أريستيد في إطار الامتثال إلى اتفاق جزيرة غفرنرز وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا نعتقد أن الحالة الراهنة إيجابية وأنها قريبا أكثر من أي وقت مضى من الحل الذي توقعه المجتمع الدولي، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وإرادة حكومة هايتي الشرعية. وفي هذا الشأن ننتظر بشغف عودة

نشيد بالذين يقومون بها، وكذلك بالأفراد المشاركين فيها ضمن القوات.

اليوم، يمكننا إذن أن ننظر الى الحالة في هايتي بشيء من الأمل. فبعد ثلاث سنوات طوال من اغتصاب السلطة على أيدي العسكريين، استهزئ فيها بمبادئ الديمقراطية، وانتهكت حقوق الإنسان، وأصيب الاقتصاد بنكبة، ولم تحترم قط الاتفاقات التي وقعت، يمكن لشعب هايتي في نهاية المطاف أن يأمل في استئناف رحلته نحو الديمقراطية والتنمية.

لقد وضع تاريخ محدد لرحيل العسكريين، ويجب أن يتقيد به، ووجود عدة آلاف من الجنود والشرطة هو الضمانة بأنه سيحترم. في الشوارع بدأ الخوف ينحسر، وفي البرلمان استؤنفت الحياة السياسية إذ تمكن النواب الهايتيون أخيرا من الاجتماع يوم أمس في جلسة افتتاحية، وينبغي الآن البدء بمناقشة النصوص التشريعية اللازمة لمواصلة عملية إضفاء الطابع الديمقراطي الى البلد. وإنني أفكر بصورة خاصة بقانون العفو والقانون المتعلق بفصل الجيش عن الشرطة. إن إقرار هذين النصين كان جزءا من انقسامات جزيرة غفرنرز، والتي كانت وستظل أساس سياسة فرنسا تجاه هايتي.

في غضون أسابيع قليلة - ولعله في غضون أيام قليلة على ما نأمل - سيعود الرئيس المنتخب شرعيا الى بلده وإلى شعبه. وفرنسا، بالإضافة الى أصدقاء هايتي الآخرين الذين يجتمعون مع الأمين العام في الأمم المتحدة، باذلين باستمرار الجهود الرامية الى استعادة الشرعية في ذلك البلد، تشعر بالامتنان إزاء هذه النتيجة. ونحن نأمل في أن تسجل هذه العودة عهدا جديدا من السلم والعدالة والديمقراطية - أمور تستدعي تنظيم إجراء انتخابات وفقا للجدول الزمني الموضوع ومن الانتعاش الاقتصادي، ومن المصالحة الوطنية على وجه الخصوص.

لقد آن الأوان كي تستعيد هايتي مكانها الصحيح في المجتمع الدولي. وفرنسا تعتقد بأنه ينبغي الآن إرسال إشارة سياسية واضحة جدا من خلال قرار، كما اقترح، يقضي برفع الجزاءات عملا بقرارات مجلس الأمن. قرار يدخل حيز النفاذ في اليوم الذي يعقب عودة الرئيس أريستيد الى بورت - أو - برنس. وفرنسا، من جهتها، على استعداد لرفع الجزاءات التي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيراً للشؤون الخارجية لاسبانيا. أود أن أشكر وزير الخارجية كريستوفر على وجوده هنا اليوم. لقد استمعنا باهتمام وانتباه إلى بيانه، الذي أضفى وضوحاً على الحالة في هايتي وعلى أنشطة وأهداف وجود القوة المتعددة الجنسيات في ذلك البلد، المصرح به بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤٩٠ (١٩٩٤).

أعتقد أن من الواجب تماماً توجيه التحية إلى القوة المتعددة الجنسيات وإلى البلدان المشاركة فيها. إن القوة تعمل أمثالاً لأهداف المجتمع الدولي، على النحو المعرب عنه في قرارات متتالية لمجلس الأمن. ونحن نأمل أن يكون من الممكن الاضطلاع بمهمة القوة المتعددة الجنسيات بالشكل المتوقع منها. ونرحب بكونها قد تطورت حتى الآن بما يمكن تسميته اسلوباً مرضياً.

إننا الآن عشيّة استعادة السلطات الشرعية في هايتي وعودة الرئيس أريستيد، على النحو المتصور في اتفاق جزيرة غفرنرز. وهذان الحدثان - في حد ذاتهما - لا يحميان هايتي من مخاطر قائمة وتهديدات سياسية، أو من حقائق اقتصادية واجتماعية صعبة. ومع ذلك، إن لهما أهمية حاسمة كنقطة انطلاق على طريق الأمل الذي نتشاطره اليوم مع الأمة الهايتية كلها.

إن هذا المجلس سيواصل متابعة تطورات الحالة في هايتي. لقد أظهر المجتمع الدولي التزامه نحو ذلك البلد، وهو التزام جاد في كل أبعاده. وطبيعة ذلك الالتزام تتطلب أن يكون متقدماً باستمرار، وينبغي أن يثبت في المساعدة التي تقدم إلى الشعب الهايتي والمؤسسات الهايتية، وذلك حتى يمكن للتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي أن تتبع استعادة سلطاتها الشرعية.

الآن، استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. طلب ممثل هايتي الإدلاء ببيان، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لونغتشماب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر وزير الخارجية وارين كريستوفر على بيانه بشأن التقدم المحرز في هايتي بفضل وجود القوة المتعددة الجنسيات.

الرئيس أريستيد حتى يمكن رفع الجزاءات المفروضة عن هايتي. ونأمل أن يتخذ المجلس في غضون ساعات قراراً يتنبأ بهذه الإمكانية.

لقد لاحظ شعب هايتي أن الأمل في الهروب من ماضيه قد أخذ يتحول إلى حقيقة. والجمهورية الأرجنتينية يسرها أنها قادرة على الإسهام في هذا الجهد التعاوني لاستعادة السيادة المسلوبة إلى هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو وزير العلاقات الخارجية لجمهورية البرازيل الاتحادية، سعادة السيد سيلسو لوز نونيس أموريم وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياحي إذ أراكم تتأرون مداولاتنا. وأود أيضاً أن أشكر وزير الخارجية وارين كريستوفر على المعلومات التي قدمها توا لمجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي. لقد كان هذا مضيئاً للغاية.

لا تزال الحكومة البرازيلية تتابع عن كثب الحالة في الدولة الشقيقة هايتي. فمنذ تعطيل الحكم الدستوري في هايتي نؤيد باستمرار استعادة الديمقراطية في ذلك البلد بعودة الرئيس جان - برتران أريستيد إلى السلطة.

إن خطورة الأزمة في هايتي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي المستمر، ولكننا نعتقد - كما عبرنا في مناسبات عديدة - أن أي عمل يقام به ينبغي أن يتفق اتفاقاً تاماً مع ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وبخاصة مع المبدأ الأساسي، مبدأ عدم التدخل.

لقد لاحظنا أن القيام بعملية عسكرية عنيفة قد جرى تجنبه. ومع ذلك، يجب علي أن أعرب عن قلقي وقلق حكومة بلادي بشأن كون قوات عسكرية أجنبية موزوعة في أراضي بلد من أمريكا اللاتينية. إن هذه سابقة مثيرة للانزعاج. إننا لا نزال نؤيد الجهود الدبلوماسية التي يقوم بها المجتمع الدولي للتوصل إلى حل سلمي عاجل للأزمة في هايتي. وبطبيعة الحال، ستواصل بلادي تأييد إعادة البناء الديمقراطي لهايتي احتراماً لسيادتها وامتثالاً لمبدأ عدم التدخل وتقرير المصير.

وضعا بالغ الشدة. بعد أن قلت هذا، وإلى أن تعقد جلسة عصر اليوم، نود أن نعرب عن تأييد الحكومة الهايتية للمبادرة الواردة في مشروع القرار الذي سيعرض بغرض رفع الجزاءات في اللحظة التي يعود فيها الرئيس أريستيد إلى هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ليس هناك متكلمون آخرون.

سيحدد موعد الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال في المشاورات مع أعضاء المجلس. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

في يوم الثلاثاء القادم، سيخاطب الرئيس جان برتران أريستيد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وستتاح له الفرصة عندئذ ليعرب - نيابة عن الحكومة الهايتية - عن امتنان الشعب الهايتي للمجتمع الدولي لجهوده لاستعادة النظام الدستوري في هايتي.

في الوقت نفسه، أود أن أعرب عن ارتياحنا الكامل وشكرنا الخاص لمجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة والعاملين معه، وفريق أصدقاء الأمين العام المعني بهايتي والبلدان التي شاركت في القوة المتعددة الجنسيات. وأود أن أؤكد لهم جميعا تعاون الحكومة الهايتية الكامل خلال هذا الانتقال الدقيق.

إننا نأمل أن يعود الرئيس جان برتران أريستيد إلى هايتي في الأيام القادمة. وعندما يحدث هذا سيكون على الحكومة الهايتية أن تواجه على الفور